



هل الانتقاد صادر من أديان تبشيرية مزاحمة أو أوساط أيديولوجية مناوئة؟!



وليد العبري

تتلخص فلسفة الكنيسة الاجتماعية فيما يُعرف بـ «تعليم الكنيسة الاجتماعي»، المبني أساساً على فحوى الرسائل البابوية العامة والإرشاد الرسولي. وهي عبارة عن توجيهات صادرة عن أئمة الكنيسة أثناء عهدتهم البابوية لحث جموع الأتباع للسير فيها. وكأي مؤسسة ذات نفوذ، فإن سلطة المؤسسة الدينية في روما غالباً ما تخضع لاعتبارين: الأول: داخلي يعبر عن فلسفة الكنيسة العميقة ورؤاها، بوصفها الموجه للخيارات اللاهوتية التي تود ترسيخها. والثاني: خارجي يلبي مقتضيات الحضور في العالم تبعاً لمختلف التحالفات والولاءات. وضمن الجدل الداخلي مع الخارجي تحاول الكنيسة زيادة نفوذها ورسم معالم حضورها، أيما كان شكله رمزياً أم فعلياً.

والبحث عن سبل تفعيله بما يلائم العصر. في خضم تلك التعاليم الواردة في الرسائل العامة ثمة رسالتان بابويتان محوريتان في تاريخ الكنيسة الحديث بشأن المسألة الاجتماعية، وما عداهما تعليقات وهوامش على ذلك المتن: الأولى: «المسائل الجديدة»، التي حاول الفاتيكان التصالح فيها مع العصر، لوصف ذلك النص تأسيساً لما يعرف بتعليم الكنيسة الاجتماعي، الذي يعبر عن الرؤية العقدية وتنزيلها في المجال العام. فقد بقيت المسائل الجديدة مرجعاً على مدى عقود لمناضلي المسيحية الاجتماعية ولأطراف نقابية مقربة من الكنيسة، وهو ما تجلّى في الدعم الواسع للأحزاب المسيحية في إيطاليا على مدى أربعة عقود تقريباً منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها. والثانية: رسالة «التطور الاجتماعي» البابوية التي عدّ البابا بولس السادس فيها التنمية عنوان السلام الجديد، ودعا إلى إعادة جدولة ديون الدول الأكثر فقراً بالحاج. ففي تلك الأجواء أُطلت لاهوت التحرير وما مثله من إخراج لروما. لعل ذلك ما حدا بالكنيسة إلى تخصيص عقد مؤتمر، بين الثالث والرابع من أبريل العام الجاري، لإحياء خمسينية صدور رسالة «التطور الاجتماعي» في مسعى لتعميق المسارات اللاهوتية والأنتروبولوجية والرعية للرسالة البابوية. رغم تلك النبرة الحازمة مع البابا الحالي - حيث لم يتوان في رسالته الأخيرة عن توظيف مقولة الصوفي علي الخواص مغالاةً للمسلمين - فإن ما يبعث على الفتور أن تتحول حماسة البابا إلى مناهضة طوباوية شعبية لجذور الفقر. وكما يقول بول ريكور: لسنا في صف الفقراء ما لم تكن مناهضين بالفعل للفقر، فالدعوة مقبولة على مستوى خلقي، ولكنها تصطدم بفقدان المصادقية إذا ما تمعن المرء في مدى التزام الكنيسة على نطاق داخلي بهذا التمشي. فلا يتعلق الأمر برفض عاطفي لآثار الفقر؛ بل بنقد صريح لصنائه على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي.

صحيح ثمة تردد في حاضرة الفاتيكان مع البابا فرانسيس لمسائل الفقر، ولكن ثمة حديث أيضاً عن أكل أموال الناس بالباطل، لعل آخره مبلغ المائتي ألف يورو المحولة من مستشفى الطفل يسوع بروما إلى تغطية نفقات قصر على ذمة الكاردينال ترشيسيو برتونه، سكرتير دولة الفاتيكان الأسبق.

كافية، وأخلاقية أكثر منها عملية، لم تشهد مؤسسة دينية انتقاداً في الأزمنة المعاصرة مثلما شهدته الكنيسة الكاثوليكية جراء مواقفها الغائمة من قضايا الفقر والفقراء وموالاته أصحاب النفوذ والمترفين. وما كان الانتقاد صادراً من أديان تبشيرية مزاحمة أو أوساط أيديولوجية مناوئة؛ وإنما جاء في مجمله من أوساط دينية عريقة تستبطن التراث المسيحي، ومن كنائس تستلم التراث الكتابي نفسه الذي تستند إليه الكنيسة الكاثوليكية. وهو ما سبب انشقاقات في الرؤى اللاهوتية وسبباً من الاتهامات، برز ذلك في أدبيات «لاهوت التحرير» وفي مواقف «اللاهوت النقدي»، تقديراً أن خلاص الإنسان عمل من صنعه، يتأتى تبعاً لنضاله السياسي التاريخي، بعد أن بات الفقير «كما يقول ليوناردو بوف» الكائن الحقيقي الذي يتهدده الانقراض.

لو تتبعنا الأوضاع التاريخية التي أحاطت بصدور الرسائل البابوية لنحظ ما اكتنفها من مسابرة للتحويلات العالمية؛ حيث أتت رسالة «التطور الاجتماعي» لبولس السادس «١٩٦٨» إقراراً بتوافق التقدم بتفاهم الفقر. وهي تلخص وعي الفاتيكان بمسألة تصفية آثار الاستعمار ونهب ثروات الشعوب وتعطيل تطورها؛ حيث أعلن أن المسألة الاجتماعية باتت عالمية تستوجب تضامناً كونياً. لقد لفت الفاتيكان الانتباه حينها إلى كوارث الفقر والأوبئة والمجاعة التي ترهق العالم الثالث، حاثاً الجميع على تبني نهج سلمي في المطالبة بالتوزيع العادل للثروات.

هذا ولم تخل مضامين الرسائل البابوية من توجيه رسائل سياسية مباشرة للرأي العام العالمي، على غرار رسالة «السلام في العالم» لبوينا الثالث والعشرين ١٩٦٣؛ لتذكر الساسة والمجموعة الدولية أن استعمال القنبلة الذرية وتدمير المدن لأجل ضرب عدو مفترض يُعد انتهاكاً صارخاً لكرامة الخليفة، ودعت إلى بناء نظام عالمي جديد أساسه السلم والاحترام بين الشعوب.

وفي ظل هذا العرض العام للرسائل البابوية ينبغي ألا يغيب عن ذهن القارئ أن سلطة المجمع تبقى أعلى سلطة في الكنيسة بما يفوق توجيهات الرسائل. حيث مثلت سنوات مجمع الفاتيكان الثاني (١٩٦٢-١٩٦٥) سنوات الصمت أمام قضايا الفقر. ولو تمعنا أعمال المجمع لنحظ هامشية قضايا الاستغلال والمحرومين، والتركيز على كيفية تثبيت وجود الكنيسة في عالم متحول، مع تجذر هاجس الأنجلة

وهذا ما ناقشه مقال «إعلانات الفاتيكان بشأن مكافحة الفقر بين الدين والأخلاق» المنشور بمجلة التفاهم؛ فقد بين أن الفاتيكان بوصفها مؤسسة دينية عريقة تستند إلى رأس مال روحي قوي، لم تخل من نفوذ دنيوي راقف نفوذها الرمزي؛ فمنذ عام ١٧٤٠م وإلى تاريخنا الراهن، دأب أئمة الكنيسة على إصدار رسائل بابوية عامة تعبر عن المواقف اللاهوتية الرسمية؛ بقصد خلق إجماع بين سائر الأساقفة، وتوجيه عامة المؤمنين صوب الطريق الذي ترتبته بشأن القضايا الاجتماعية التي تشغل الأتباع.

والرسائل البابوية العامة هي رسائل مدونة باللاتينية عادة، تتعنون بأولى العبارات الواردة في مطلع النص. واليوم ما عادت هذه الرسائل أو الإعلانات تتوجه إلى المسيحيين حصراً؛ بل غدت تجاري أوضاع التحويلات العالمية وما تقتضيه من انفتاح؛ لتعبر عن موقف الكنيسة من قضايا الراهن، بوصفه الأسلوب الجديد ضمن مخطط الأنجلة الواسع.

والجلي أنه منذ أمد برزت الحاجة في أوساط رجال الدين إلى إبلاغ الآخرين بتأويلهم تعاليم الدين؛ فالرسالة البابوية العامة، والمستوحى تسميتها من الإغريقية "enkyklos" تعني بلاغاً، وهي عبارة عن منشور سري تم تداوله منذ القرون الوسطى بين الأساقفة؛ للإعراب عن فحوى العقيدة، وتسوية الخلافات الناشئة في الدين.

ولكن منذ عام ١٧٤٠ باتت تلك المنشورات حكراً على رأس الكنيسة ضمن ما يعرف بالرسائل البابوية، وسميت نظيرتها الموجهة من الأساقفة والمطارنة إلى عامة الرعية «بالرسائل الرعية».

ونظراً لخطاب الكنيسة غير المؤلف بشأن القضايا الاجتماعية، والانحياز الواضح فيها إلى الشرائح الضعيفة، عداها بعضهم مؤشراً على تغير جوهرها في مواقف الكنيسة، حتى أن السياسي الفرنسي جان جوراس عدّها في ذلك العهد «برنامجاً اشتراكياً واعداً». والواقع أن انفتاح الخطاب الديني على الشأن الاجتماعي أتى في ظرف كانت الكنيسة فيه تتلمس الطريق نحو مسلك مغاير مع السياسة الدولية ومع مسارات التغيير العميقة التي تشهدها الدولة، بما يراعي الثوابت اللاهوتية، ويستجيب للتحويلات الجارية، وهو ما تطلب «عبور الصحراء» تخللته حربان عالميتان وسقوط نظامين قوميين: فاشي ونازي، يسرت مخاضاتها للكنيسة عودة مستجدة لاحتضان المجتمع. مع هذه المواقف المناهضة عن الشرائح الضعيفة «والتي عدت غير